

## Improving Tax Compliance via Self-Assessment systems in Iraq compare with Developing Countries

تحسين الإذعان الضريبي عن طريق نظام التقدير الذاتي في العراق بالمقارنة مع الدول المتقدمة

أ.م.د. محمد حلو داود الخرسان  
المعهد التقني / الناصرية

### ملخص البحث

تعتني الإدارات الضريبية في كل مكان في العالم في الوقت الحاضر، بكل ما يتعلق بكيفية تبسيط نظام التقدير مما يشجع على الإذعان الضريبي، وقد اعتمدت العديد من الدول نظام التقدير الذاتي بمثابة الحل الأمثل ، وبذلك فإن التوجه الحديث في الدول المتقدمة يكون في الانتقال من نظام التقدير الإداري إلى نظام التقدير الذاتي .وفي النظام الضريبي في العراق اعتمدت الهيئة العامة للضرائب تطبيق نظام التقدير الذاتي في عملية التحاسب الضريبي مع الشركات المساهمة المختلطة والخاصة اعتباراً من السنة التقديرية 1998 ومع الشركات المحدودة اعتباراً من السنة التقديرية 2000 . ويعني هذا النظام ببساطة قبول الحسابات التي يقدمها المكلف كما هي واحتساب الضريبة دون تعديل مع اتخاذ الإدارة الضريبية للإجراءات الكفيلة بتطبيقه على الوجه الأكمل . وقد جاء هذا البحث ليتناول " تحسين الإذعان الضريبي عن طريق نظام التقدير الذاتي في العراق بالمقارنة مع الدول المتقدمة " وكان ذلك ثلاثة مباحث اختص الأول منها بمفهوم وإجراءات تطبيق نظام التقدير الذاتي، وتم التطرق في بدايته إلى عملية التقدير عن طريق الإقرار الضريبي ، ثم التعرف على نظام التقدير الذاتي من حيث المبادئ والمزايا والصعوبات المصاحبة لتنفيذه . وتناول المبحث الثاني نظام التقدير الذاتي في العراق وفق الآلية التي يجري إتباعها من قبل الإدارة الضريبية والإطار القانوني له وأسلوب الفحص الضريبي الذي يتبع أثناء تنفيذه . أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى تقليل الفجوة الضريبية وتحقيق الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي ، وتم ذلك من خلال استعراض التجربة اليابانية في تطبيق نظام التقدير الذاتي وإمكانية الاستفادة منها في العراق، كما تم الحديث عن أهمية نظام العقوبات الفعال وترسيخ البعد الوطني للضريبة في تحقيق الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي . وخلص البحث في النهاية إلى جملة استنتاجات ووضع التوصيات المناسبة لها .

### Abstract

The growing concern of tax administration throughout the world is on how to simplify the tax assessment system to encourage voluntary compliance, and many countries have adopted the self-assessment system as a solution, Thus the recent trend in developing system to a self-assessment system. In the tax system of Iraq , The General commission for taxes , depend self-assessment system in the process of Taxation with the Limited Liability privet and mix sector at the year assessment 1998, and with the Limited companies at the year of assessment 2000 . This system mean to agreement the Financial statement which present by Taxpayer and account tax without adjustment, so the Tax management take the procedures for identifying this system . This research discusses " Improving Tax

Compliance via Self-Assessment systems in Iraq compare with Developing Countries " in three parts. The Researcher seeks in the first part the concept of the self-assessment system , advantages and the problems of this system . in the second part of this research deals with self-assessment system in Iraq , in the last part the Researcher discusses a possibly to reduce the Tax Cap and reflect of tax compliance according to identifying self-assessment system in Japan .The research end with conclusions , and suggestions or recommendation .

### المقدمة ومنهجية البحث

تحتل الضرائب مركز الصدارة بين مقومات البنى الارتكازية لمختلف الدول على الرغم من اختلاف نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة تبعاً لاختلاف السياسة المالية للدولة ومدى تأثير تلك السياسة بعوامل داخلية وخارجية مختلفة. وفي ظل التغيير السياسي الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة والذي تتبعه تغيرات في الجوانب الاقتصادية والمالية والتشريعية، ينبغي أن تسعى الإدارة الضريبية إلى اعتماد النظم والأساليب المتطورة التي يمكن الوصول من خلالها إلى تنفيذ السياسة الضريبية التي تعد إحدى أدوات السياسة المالية للدولة .

ويأتي تطبيق نظام التقدير الذاتي في عملية التحاسب الضريبي واحداً من الأساليب الحديثة التي انتهجتها معظم الدول ولاسيما المتقدمة منها ، ويعني ذلك الانتقال من نظام التقدير الإداري الذي تتولى من خلاله الإدارة الضريبية تقدير واحساب الضريبة ، إلى نظام التقدير الذاتي الذي يتولى المكلف بدفع الضريبة القيام بإجراءات تقدير واحساب الضريبة .

### أهمية البحث

إن تطبيق نظام التقدير الذاتي في عملية التحاسب الضريبي يعد خطوة متقدمة في تحقيق الإذعان الضريبي من قبل المكلفين وتعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية من جانب والمكلفين بدفع الضريبة ومراقبي الحسابات من جانب آخر. وتكمن أهمية هذا البحث في توضيح آلية تطبيق نظام التقدير الذاتي وإمكانية تحقيق الإذعان الضريبي من خلاله بالاعتماد على تجارب الدول المتقدمة، وكذلك فإن تطبيق هذا النظام ينقل النظام الضريبي في قطرنا إلى مشارف جديدة من التطور والتقدم .

### مشكلة البحث

إن الهيئة العامة للضرائب عندما تطبق نظام التقدير الذاتي، فأنها تنطلق من إيمانها بأن الثقة المتبادلة بين أطراف تحديد الدخل الخاضع للضريبة هي الأساس في نجاحها في تطبيق هذا النظام . ألا إن إجراءات التطبيق لهذا النظام قد أفرزت العديد من المشاكل، منها ما يتعلق بالمكلفين ومعارضة البعض منهم لتطبيقه ومحاولة البقاء على إجراءات التقدير السابقة ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم ثقتهم بالإدارة الضريبية من جانب وعدم وعيهم الضريبي ومعرفتهم بالتشريعات الضريبية والأنظمة والتعليمات المتعلقة بها من جانب آخر ، فضلاً عن إن نظام العقوبات لم يكن فعال بالشكل الذي يضمن الردع الكافي لمحاولة استغلال تطبيق هذا النظام في التهرب من الضريبة فضلاً عن عدم تهيئة متطلبات التنفيذ من قبل الهيئة العامة للضرائب ، سواء ما يتعلق منها باستعمال وسائل الاتصال الحديثة في تقديم الخدمات والاستشارات الضريبية ، أو ما يتعلق بنشر الوعي الضريبي بشكل عام والتركيز على البعد الوطني للضريبة وتعريف أفراد المجتمع بأهمية وفوائد الالتزام بدفع الضريبة وعدم محاولة التهرب منها .

## أهداف البحث

على ضوء المشاكل السابقة والتي تم تأشيرها عند تطبيق نظام التقدير الذاتي، فإن البحث يهدف إلى تحقيق النتائج والغايات الآتية :

- 1- تسليط الضوء على مفهوم ومزايا وصعوبات تطبيق نظام التقدير الذاتي.
- 2- توضيح آلية تطبيق نظام التقدير الذاتي في العراق مع بيان الإطار القانوني لتطبيقه .
- 3- توضيح إمكانية تحقيق الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي .
- 4- استعراض التجربة اليابانية عند تطبيق نظام التقدير الذاتي ، ومدى إمكانية الاستفادة منها عند تطبيق هذا النظام في العراق .
- 5- تبيان كيفية الاستفادة من نظام العقوبات الفعال في ضمان التطبيق الجيد لنظام التقدير الذاتي .
- 6- وأخيراً" التعرف على أهمية البعد الوطني للضريبة في تعزيز الإذعان الضريبي.

## فرضية البحث

" إن اعتماد العلاقات العامة والتعليم الضريبي وتقديم الخدمة الضريبية وتفعيل نظام العقوبات والبعد الوطني للضريبة ، يمكن أن تحقق الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي ."

## المبحث الأول

### مفهوم وإجراءات تطبيق نظام التقدير الذاتي

إن طرق التقدير الذاتي في معظم النظم الضريبية تنحصر في أسلوبين، يمثل الأول منها التقدير بواسطة الإدارة الضريبية بالاعتماد على وسائل معينة ليس للمكلف مساهمة فيها، أما الأسلوب الثاني فيمثل التقدير بواسطة المكلف من خلال الإقرار الضريبي الذي يقدمه المكلف أو غيره، ويمثل نظام التقدير الذاتي حالة متطورة لهذه الطريقة من التقدير ، ويتوقف نجاح نظام التقدير الذاتي على الوعي الضريبي للمكلفين بدفع الضريبة ومدى جدية الإدارة الضريبية في الأخذ بالإقرار الضريبي ومحتوياته، وسيتم توضيح التقدير عن طريق الإقرار الضريبي بشكل عام في بداية الحديث ، ومن ثم التركيز على نظام التقدير الذاتي .

### أولاً: التقدير عن طريق الإقرار

تعتمد هذه الطريقة على قيام نوع من التعاون بين المكلف والسلطة المالية، تطلب الأخيرة بمقتضاه من المكلف تقديم إقرار عن ثروته أو دخله أو عن المادة الخاضعة للضريبة بصفة عامة، لأن المكلف هو خير من يعرف مقدار الدخل الذي حصل عليه خلال السنة، ومقدار ما تحمل من أعباء في سبيل حصوله على ذلك الدخل، فكلمة كان الإقرار واقعيًا وصادقًا" كان أفضل وسيلة لتحديد الدخل الخاضع للضريبة . ويعرف الإقرار الضريبي Tax Return بأنه قائمة مالية ذات غرض خاص يتم اعتمادها كأساس لتقدير الدخل وتحديد مبلغ الضريبة الذي تعمل الحكومة على تحصيله من الأفراد والشركات ( Libby , 1996:9 ) ، ويعتمد الإقرار الضريبي بشكل أساسي في احتساب الضريبة على المكلف وترفق معه القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات ، ويتم إعداد هذا الإقرار من قبل خبراء متخصصين في المحاسبة بما يتماشى مع قوانين وتعليمات ضريبة الدخل ( Fess , 1987:16 ) ، كما يعرف بأنه بيان يقدمه المكلف للإدارة الضريبية يحدد فيه نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة ومقدار الدخل الخاضع للضريبة من عدمه الذي تحقق خلال فترة زمنية معينة ( لطي ، 1997: 159 ) ، وكذلك يعرف الإقرار الضريبي بأنه كشف يقدمه المكلف في مواعيد محددة يقوم بالإفصاح من خلاله عن دخله الإجمالي وصافي دخله الخاضع للضريبة ( Meigs, 1996 :771 ) .

إن الرغبة لتعزيز الثقة بين السلطة المالية والمكلفين بدفع الضريبة قد أدت إلى الهجر التدريجي لطريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية وإتباع طريقة التقدير بواسطة إقرار ضريبي يقدمه المكلف مبني

بالأساس على حسن نية المكلف وأمانته ( Fess, 1987 :17 ) مع احتفاظ الإدارة الضريبية لنفسها بالحق في رقابة ذلك الإقرار أو تعديله إذا ما بني على خطأ أو غش (البطريق،1997:70) .

### **ثانياً : نظام التقدير الذاتي Self-assessment system**

إن المبادئ الأولية للتحويل نحو نظام التقدير الذاتي كالكفاءة والفاعلية تظهر التنازل أو الهجر لإجراءات التقدير الإداري، إن هذا التحويل يضع مسؤولية على المكلف لتقدير الدخل الخاضع للضريبة واحتساب الضريبة المستحقة عليه والقيام بدفعها بشكل طوعي، ويتم ذلك بالأساس على اعتماد الإقرار الضريبي المشار إليه أعلاه والذي يقوم المكلف بتقديمه إلى السلطة المالية، ويحتوي هذا الإقرار على المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية في إجراءات التسويات الضرورية عند احتسابها للضريبة قبل إتباع نظام التقدير الذاتي . والآتي بعض الملاحظات التي ترافق هذا النظام :

- في ظل نظام التقدير الذاتي تتحول مهام وإجراءات الإدارة الضريبية من القيام بعملية حصر وتقدير واحتساب الضريبة إلى إجراءات خاصة بتزويد خدمات للمكلفين بدفع الضريبة لمساعدتهم في فهم تطبيقات القانون الضريبي .
- عندما يوقع المكلف بدفع الضريبة على الإقرار الضريبي فإنه يتحمل المسؤولية كاملة عن محتويات الإقرار، وعندما يدرك المكلف فيما بعد بأن الإقرار الضريبي الذي قدمه غير صحيح أو فيه أخطاء فإنه يجب إعلام إدارة الضرائب بأن هناك خطأ .
- واحد من المضامين المهمة للتقدير الذاتي هو تحويل وظائف التقدير من السلطات الضريبية إلى المكلفين بدفع الضريبة، ووفقاً لذلك فإن المكلف يتوقع أن يقوم بأعمال كانت حصرًا على الأشخاص المتخصصين بالتحاسب الضريبي والذين يعتبرونها عمل مهني خاص بهم، ومن الطبيعي فإن ذلك يتطلب من المكلفين معرفة التشريع الضريبي والقوانين والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، فضلاً عن ذلك فإن التقدير الذاتي يضع أعباء ثقيلة ومسؤوليات على المكلفين للاحتفاظ بسجلات كافية وملائمة وتحقق متطلبات السلطة المالية من حيث الموثوقية ( Loo. Ec & Hansford,2005:707 ) .
- إن قبول الإقرار الضريبي والقوائم المالية التي يقدمها المكلف طبقاً لنظام التقدير الذاتي يعد محاولة لتعزيز الثقة بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية ، لأن احد جوانب فقدان الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية هو اعتقاد المكلف بأن الأخيرة ستعيد فحص إقراره وفرض ضريبة عليه أكثر مما قدمه حتى وإن كان صادقاً ، والعكس بالنسبة لدائرة الضريبة التي تعتقد بأن المكلف لا يصدق في إقراره الضريبي ، فإن نجاح نظام التقدير الذاتي يقوم على إخلاص المكلف الذي يقدم إقراره الضريبي وعلى كفاءة الإدارة الضريبية في مراقبة هذا الإقرار والتحقق من موثوقية المعلومات الواردة فيه بالشكل الذي يساعد في تحقيق الإدعان الضريبي بشكل طوعي والحد من التهرب الضريبي .
- إن إجراءات الفحص الضريبي الشامل تتطلب عدد كبير من الفاحصين الذين يتمتعون بكفاءة وخبرة عملية تؤهلهم للقيام بتلك العملية ، مما يترتب على ذلك تأخير في إجراءات العمل وزيادة في التكاليف ، ولتلافي هذه المعوقات عند تطبيق نظام التقدير الذاتي يمكن استعمال أسلوب الفحص بالعينات ( عناية ، 1996 : 15 ) ، ويعد هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة التي يتم إتباعها في معظم النظم الضريبية للدول التي تطبيق نظام التقدير الذاتي ولاسيما في الدول المتقدمة ( Jones,1998:43 ) . وطبقاً لهذا الأسلوب يتم اختيار وتحديد عينة الشركات لإغراض الفحص الضريبي اللاحق في ضوء محددات وضوابط موضوعية يتم الاتفاق عليها مقدماً ليتم اعتمادها لإغراض التقدير الذاتي وتعتبر جزءاً من أسرار العمل الضريبي .

### **المزايا التي يحققها نظام التقدير الذاتي :**

إن تطبيق نظام التقدير الذاتي يحقق مجموعة مزايا لجميع الأطراف المشتركة في عملية التحاسب الضريبي بشكل مباشر وكذلك الجهات التي تتأثر بتلك العملية وتشمل المكلفين بدفع الضريبة والإدارة الضريبية والمجتمع والمحاسبة علماً ومهنة وغيرها 00000 ومن أهم هذه المزايا :

1- يحقق نظام التقدير الذاتي تخفيض في تكاليف تقدير الدخل الخاضع للضريبة وكذلك احتساب وجباية تلك الضريبة، عن تلك التكاليف التي يتم إنفاقها في أساليب التقدير الأخرى، إذ تنحصر التكاليف وفقاً لنظام التقدير الذاتي على الفحص الضريبي للحالات التي يتم اختيارها بشكل استثنائي .

2- إن نظام التقدير الذاتي يساعد في التخلص من الأساليب البدائية أو التقليدية للتقدير والتي تنطوي على تقدير جزافي وحالات إجحاف للمكلفين وعدم تقدير ظروفهم بشكل انفرادي، بينما يحقق نظام التقدير الذاتي العدالة في التقدير والاحتساب وفقاً لظروف المكلف الذي سيحدد وعائه الضريبي بنفسه ( Edward,2000:17 ) .

3- يدفع نظام التقدير الذاتي باتجاه خلق ثقة متبادلة بين المكلف بدفع الضريبة والسلطة المالية، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى إنهاء حالة التشوه التي انتابت هذه العلاقة والناجمة عن أساليب التحاسب الضريبي التقليدية والتي تشكل عبئاً حقيقياً على كافة أطراف عملية التحاسب ، ويؤدي هذا النظام بالتالي إلى تشجيع الالتزام الطوعي من قبل المكلفين بالشكل الذي يقلل الفجوة الضريبية ويحقق الامتثال الضريبي كما سيرد توضيحه فيما بعد.

4- يساعد في استثمار أفضل للوقت سواء للموظف المالي أو للمكلف من خلال اختصاره الكبير للوقت اللازم لتقدير واحتساب وتسديد الضريبة في الوقت المحدد ، لان إجراءات التقدير في ظل نظام التقدير الذاتي لن تتعدى تقديم تقرير ضريبة الدخل مع البيانات المالية مع صك بمبلغ الضريبة مرة واحدة سنوياً تسلم إلى الإدارة الضريبية المختصة .

5- يساهم نظام التقدير الذاتي إلى حد بعيد في الحد من ممارسات الفساد الإداري فهو يلغي الدافع لدى المكلف لمحاولة شراء الذمم لأنه في الأساس سيحدد وعائه الضريبي بنفسه فضلاً عن إن هذا النظام يقلل الاتصال بين المكلف بدفع الضريبة وموظفو السلطة المالية.

6- يوفر نظام التقدير الذاتي الأجواء الصحيحة لاستعادة ما فقدته مهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات من أهمية وهيبة، وما تلم من معاييرها الفنية والأخلاقية بعد سنوات من ممارسة المهنة في بيئة غير صحيحة، إذ ستكون مخرجات مهنة المحاسبة ( البيانات المالية ) عند تطبيق هذا النظام الأساس في تحديد الوعاء الضريبي وبالتالي ضرائب الدخل المستحقة على هذا الوعاء، وبذلك فإن العمل المحاسبي سواء في مراحل التوثيق والتسجيل أو المراحل المتقدمة في إعداد التقارير المالية ومن ثم تدقيقها وبيان الرأي بشأنها سوف يكتسب أهمية كبيرة منشأها ان أهم جهة مستخدمة للبيانات المالية هي السلطة المالية المتمثلة بالإدارة الضريبية ستعتمد على هذه البيانات في انجاز التقدير الضريبي وتحصيل دين الضريبة، لذلك فإن الخيار الصحيح للمحاسب ولمراقب الحسابات هو الارتقاء بالمهنة إلى المستوى الذي تحدده معاييرها الفنية والأخلاقية ( عبد الأحد ، 2006 : 114 ) .

### صعوبات تطبيق نظام التقدير الذاتي :

هناك صعوبات ترافق تطبيق نظام التقدير الذاتي وتمثل في الوقت نفسه متطلبات لتطبيق هذا النظام وتتمثل بالاتي :

- أن معرفة المكلفين بعدم وجود إجراءات تدقيق وفحص ضريبي لاحقة لعملية تقديم إقراراتهم الضريبية، قد يحث أو يشجع على الخداع و الغش الأمر الذي ينعكس سلباً في تقليل الإذعان الضريبي وبالتالي زيادة الفجوة الضريبية ، وعليه فإنه لا بد من توفر الأساليب أو الإجراءات المناسبة التي يمكن أن تحول دون قيام المكلفين بذلك وتشكل رادعا لمن ينتهج أسلوب الغش والاحتيال أو يساعده في ذلك، وهذا ما سيتم توضيحه في موضع لاحق .

- يتطلب نظام التقدير الذاتي أن يكون المكلفين على مستوى تعليم مناسب يمكنهم من القيام بإجراءات التقدير ويستدعي ذلك إلمامهم بالتشريعات الضريبية والقوانين والأنظمة المتعلقة بتلك التشريعات، فضلا عن المعرفة بالتسجيل المحاسبي والمعايير المحاسبية المحددة لذلك .
- إن التعامل بعدالة وسرعة مع إقرارات المكلفين طبقا لنظام التقدير الذاتي يساعد على الإذعان الضريبي ، في حين إن العكس من ذلك يؤدي إلى صعوبة التحقق من التهرب الضريبي وعدم الإذعان الضريبي، بسبب فقدان المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها المكلفون، ويكون الأمر أكثر تعقيدا عند معالجتها بالحاسب الالكتروني ( Jason,2002:11).

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين ما يترتب على كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بدفع الضريبة من مهام ومسؤوليات وغيرها من فروقات عند تطبيق كل من التقدير بأساليب التقدير التقليدية ونظام التقدير الذاتي :

### جدول ( 1 ) الفروقات بين التقدير بالأساليب التقليدية للتقدير ونظام التقدير الذاتي

المتغيرات والمفاهيم	التقدير بالأساليب التقليدية	نظام التقدير الذاتي
المهام والإجراءات	تقوم الإدارة الضريبية بممارسة كافة المهام والإجراءات الخاصة بحصر وتقدير واحتساب الضريبة	تقديم الخدمات للمكلفين للمساعدة في فهم تطبيقات القانون الضريبي
العمل عند استلام الإقرار	تقوم الإدارة الضريبية بالفحص الضريبي المكتبي والميداني وإجراء التسويات الضرورية	توافق الإدارة الضريبية على ما ورد بالإقرار الضريبي دون إجراء أي تسويات أو تعديلات عليه
المسؤولية	تكون مسؤولية الإدارة الضريبية في التحقق من المعلومات والإقرارات الأخرى الخاصة بالتقدير والاحتساب	تنتقل المسؤولية بشكل كامل إلى المكلف بدفع الضريبة
المعرفة بالتشريعات الضريبية	تكون الإدارة الضريبية هي المعنية بتطبيق القوانين الضريبية والأنظمة والتعليمات الخاصة بتلك القوانين	يترتب على المكلف الإلمام بالقوانين الضريبية والأنظمة والتعليمات الخاصة بتلك القوانين لأنه هو المعني بتطبيقها
مستوى الوعي والإدراك للمكلفين	الإدارة الضريبية تقع عليها مسؤولية تطبيق التشريعات و تدقيق وفحص حسابات المكلف	لان المكلف هو المعني بتقدير واحتساب الضريبة لذا يتطلب الأمر منه العناية بحساباته والاطلاع على التشريع الضريبي وما يتعلق به لتحقيق التوافق بينهما
إجراءات الفحص الضريبي	تقوم الإدارة الضريبية بإجراءات الفحص الضريبي المكتبي وتنتقل بعد ذلك إلى أماكن عمل المكلفين	توافق الإدارة الضريبية على الإقرارات الضريبية بما تحتويه من معلومات وبعد ذلك تجري الفحص بأسلوب العينات
المخاطر وعدم التأكد	تكون مخاطر الخطأ في التقدير وعدم التأكد من دقة المعلومات من مسؤوليات الإدارة الضريبية	تنتقل المخاطر وعدم التأكد إلى المكلفين بدفع الضريبة
تكاليف التقدير والحماية	تتحمل الإدارة الضريبية تكاليف عالية جراء عملية تقدير واحتساب وجباية الضريبة	تتحصر التكاليف فقط في فحص العينات التي يتم اختيارها

السرعة في التقدير والجبائية	تكون الأساليب الروتينية في التقدير والفحص وفرض العقوبات سببا" في التأخير	أثبتت التجربة العملية ان هذا النظام يضمن التقدير المبكر للدخل وتسديد الضريبة بمواعيدها المحددة
المساومة الإداري والفساد	يكون هناك احتمال كبير في حصول المساومة والفساد الإداري بين المكلفين والموظفين في الإدارة الضريبية	يكون احتمال المساومة والفساد الإداري قليل جدا أو معدوم بسبب عدم الاتصال بين المكلف والموظفين في الإدارة الضريبية
تحقيق العدالة ومراعاة ظروف المكلف	بسبب الأساليب التقليدية فإن المكلف يشعر بعدم تحقيق العدالة والمراعاة لظروفه الخاصة	يحقق هذا النظام نوع من العدالة المكلف هو الذي يقدر وهو اعرف بظروف عمله
الثقة والتعاون	هناك حالات من الشك والارتياب وعدم الثقة بين أطراف عملية التحاسب الضريبي	يتحقق في ظل هذا النظام نوع من الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية من جهة والمكلفين ومراقبي الحسابات من جهة أخرى

الجدول : من إعداد الباحث

## المبحث الثاني

### نظام التقدير الذاتي في العراق

لقد اعتمدت الهيئة العامة للضرائب تطبيق نظام التقدير الذاتي بهدف تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال تقديم الإقرار الضريبي الذي يملأ ويوقع من قبل المكلف فضلا" عن توقيع منظم الحسابات ومصادقة مراقب الحسابات . وقد تم تطبيق هذا النظام في عملية التحاسب الضريبي مع الشركات المساهمة ابتداء" من السنة التقديرية 1998 ، ومع الشركات المحدودة في السنة التقديرية 2002 ، ويتم بمقتضى هذا النظام اعتماد البيانات المالية التي تقدمها الشركة إلى الإدارة الضريبية في احتساب مقدار الضريبة وفقا للخطوات الآتية :

- 1- تقدم الشركة نتائج حساباتها خلال المدة القانونية المحددة بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل لغاية الأمر رقم 84 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ويكون مبلغ الدخل السنوي الذي تظهره الحسابات هو المعول عليه في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة بموجبه بدون تعديل .
- 2- تقوم الشركة بأعداد وتقديم تقرير ضريبة الدخل ( على وفق النموذج الذي أعدته الهيئة العامة للضرائب ) ويتضمن البيانات المتعلقة بالدخل المحاسبي المستخلص من حساباتها الختامية وينتهي بتحديد مبلغ الضريبة .
- 3- يرفق بالتقرير المشار إليه في الفقرة ( 2 ) صك بمبلغ الضريبة المحتسب من الشركة على أساس التقرير المذكور ، أما في حالة تقديم التقرير خارج المدة القانونية التي حددتها الفقرة الثانية من المادة ( 27 ) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982، فيجب تنظيم صك آخر يرفق مع صك الضريبة بمبلغ يعادل 10% من مبلغ الضريبة المحتسب كعقوبات تأخيرية على أن لا تزيد عن خمسمائة ألف دينار وفقا" لإحكام الفقرة الرابعة من المادة (56) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 .
- 4- أما بالنسبة للإجراءات التي تتخذها الإدارة الضريبية إزاء الحسابات الختامية والتقارير السنوية التي تقدمها الشركة ، فأنها تقتصر على استلامها تلك التقارير ومرفقاتها وقبول التسديد على أساس المعلومات

والبيانات التي وردت فيها دون مناقشة أو تعديل وقت تقديمها . وتحفظ الهيئة العامة للضرائب لنفسها بالحق في رقابة ذلك الإقرار أو تعديله بما يوفره قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 في المادة (32) من حق للسلطة المالية في الرجوع بالتقدير على من سبق تقدير دخله بأقل من حقيقته، إذا ظهرت لديها وقائع مادية بضمنها الاختبار التحريري ولمدة خمس سنوات ماضية باستثناء السنة التقديرية .

### الفحص الضريبي في ظل نظام التقدير الذاتي :

لابد أن يصاحب نظام التقدير الذاتي نظام فحص ضريبي قوي ومحكم للحالات التي يتم اختيارها، إذ أن الهيئة العامة للضرائب تطبق أسلوب الفحص الضريبي بالعينات المشار إليه في المبحث الأول، ويتم اختيار العينات من الشركات المسجلة لديها والمشمولة بتطبيق هذا النظام، ويتم إجراء الفحص الضريبي الشامل على الحسابات الختامية والتقارير والإقرارات الضريبية التي تقدمها العينة التي يتم اختيارها ، وتمارس إجراءات الفحص الضريبي من فرق العمل التدقيقي الخاص والتي يتم تشكيلها لهذا الغرض، وفي هذا المجال فإن الفحص الضريبي يصنف على ثلاث طبقات لإغراض التحاسب الضريبي هي :

- فحص عام والذي يتطلب تفاصيل أساسية ليتم فحصها .
  - الفحص الخاص والذي يتعلق بالحالات التي تكون إجراءات العمل فيها غير تامة ويشك فيها بوجود تهرب ضريبي .
  - فحص نقطوي ( نقطة ) والذي يتعلق بمجال الفحص في بنود أو فقرات خاصة .
- وتهدف الهيئة العامة للضرائب من عملية الفحص الضريبي للعينات التي يتم اختيارها عند تطبيق نظام التقدير الذاتي إلى الاطمئنان إلى صحة وسلامة البيانات والمعلومات المالية التي قدمتها الشركة إلى السلطة المالية، لكي تعتمد النتائج ويقبل التقدير ومبلغ الضريبة المحدد من قبل المكلف بدفع الضريبة كما هي في حالة توفر خاصية الموثوقية في المعلومات التي يحتويها الإقرار الضريبي والقوائم المالية المرفقة بذلك الإقرار، أو إجراء التسويات إن كانت تنطوي على مخالفة أو محاولة للتهرب أو التجنب الضريبي، وبذلك تكون بمثابة عامل مشجع لبقية الشركات عند تحقق الحالة الأولى و عامل ردع للشركات الأخرى غير ملتزمة والتي ستكون بطبيعة الحال عرضة للعقوبات المناسبة طبقاً للقانون الضريبي والتعليمات الخاصة بنظام التقدير الذاتي. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ما ورد في تعميم الهيئة العامة للضرائب في 2001/8/10 حول التقدير الذاتي بأن ليس هناك ما يجعل الشركات التي تحرص على تقديم حساباتها خلال فترة مبكرة مرشحة للدخول في عينة الفحص بصورة أكبر من تلك التي تتأخر في التقديم ، بل على العكس سيعيد ذلك من المؤشرات على ايجابية الموقف الضريبي للشركة وجديتها في التعامل مع الإدارة الضريبية ، وكذلك فإن الشركات التي تكشف عملية الفحص الضريبي أنها قد ارتكبت مخالفة بقصد التهرب من دفع الضريبة ستكون أكثر من غيرها عرضة لتكرار الدخول في عينة الفحص اللاحقة لسنة اكتشاف المخالفة ، وان الإجراء الأخير له دور مهم في زيادة الالتزام الطوعي في الإفصاح عن المعلومات الدقيقة ، كما ان الإدارة الضريبية تقوم برفع "درجة الإيحاء " لدى المكلفين الآخرين من خلال استثمار النجاحات التي حققتها في كشف بعض أنواع التهرب والتجنب الضريبي التي أسفرت عنها عملية الفحص الضريبي للعينات ، وإيقاع الجزاء بحق مرتكبيها ونشر ذلك في وسائل الإعلام المختلفة .

### الإطار القانوني لتطبيق نظام التقدير الذاتي :

لم يرد في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 أو في التعديلات التي تعاقبت عليه حتى الأمر رقم 84 لسنة 2004 ، أية إشارة ( لنظام التقدير الذاتي ) وربما يعود السبب في ذلك إلى إن هذا الموضوع بالأساس لم يكن في الأذهان عند صدور القانون المذكور، وكذلك لم تتوقع سلطة الائتلاف المؤقتة عندما أصدرت الأوامر رقم 37 لسنة 2003 والأمر رقم 49 لسنة 2004 والأمر رقم 84 لسنة 2004 بأن



هناك إمكانية لتطبيق نظام التقدير الذاتي في العراق في وقت إصدار تلك الأوامر، لأنها أي سلطة الائتلاف لم تطلع على إمكانات النظام الضريبي في العراق ومدى تقدمه .  
ولا يعني ذلك بالطبع انه لا تتوفر أرضية قانونية لتطبيق هذا النظام ، إذ تتوفر مثل هذه الأرضية في المواد ( 27 ، 28 ، 30 ، 32 ، 57 ، 58 ، 59 ) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 .  
وعند مطابقة تلك المواد القانونية مع الخطوات المحددة لتطبيق نظام التقدير الذاتي على وفق الترتيب المنطقي لها وكما مبين فيما تقدم ، فإن ترتيب تلك المواد يكون كالآتي :

- 1- المادة ( 27 )
- 2- المادة ( 30 )
- 3- المادة ( 28 )
- 4- المادة ( 32 )
- 5- المادة ( 59 )
- 6- المادة ( 57 ) و ( 58 )

وعند الدمج بين خطوات تطبيق نظام التقدير الذاتي وبين المواد القانونية التي تستند إليها تكون محصلة الدمج :

### جدول ( 2 ) الدمج بين المواد القانونية وخطوات تطبيق نظام التقدير الذاتي

المادة القانونية التي تستند إليها	شرح العملية	تسلسل العملية
مادة ( 27 )	طلب تقرير ضريبة الدخل من المكلف	1
مادة ( 30 )	الموافقة على مبلغ ضريبة الدخل الظاهر في التقرير	2
مادة ( 28 )	إجراء عملية الفحص الضريبي اللاحق	3
مادة ( 32 )	تعديل التقرير إذا أظهرت عملية الفحص الضريبي في الخطوة (3) فروقات في المبالغ	4
مادة ( 59 )	إجراء التسوية الصلحية	5
مادة ( 57 ) ، ( 58 )	فرض العقوبات	6

وعلى الرغم من وجود تلك الأرضية القانونية المتمثلة بالمواد القانونية التي سبق الإشارة إليها، فإن عدم توفر نص قانوني صريح يعطي الدارة الضريبية حجة قانونية واضحة وقوية لتطبيق هذا النظام يجعل بعض جوانب هذا التطبيق مثارا " للجدل والاجتهاد، ومنها على سبيل المثال عند اعتماد المادة ( 30 ) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 فيما يخص قبول ما يرد في التقارير الضريبية للشركات المحدودة فإن ذلك قد يثير تساؤلا " مهما" مفاده ان التحويل القانوني بقبول نتائج الأعمال الواردة بالتقارير الضريبية جاء تخويلا عاما" للسلطة المالية بموجب هذه المادة ولم يرد تحديد على فئة معينة منهم (الخرسان ، 2002 : 118 ) .

### المبحث الثالث

#### تقليل الفجوة الضريبية وتحقيق الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي

كثيرا" ما تتردد مصطلحات مثل التهرب الضريبي Tax Avoidance والتجنب الضريبي Tax Evasion وكثيرا" ما يكون هناك عدم وضوح أو ضباب بخصوص هذين المفهومين حيث يكون لدهما جوانب عديدة للتشابه وفي بعض الأحيان يصعب التمييز بينهما ، ولذلك يستعمل العاملون في الإدارة

الضريبية مصطلح الإذعان أو الالتزام Compliance وعدم الإذعان Non-compliance بدلا من محاولة التمييز بينهما ( Franzoni,1999:52 )، ومن مجموعهما مع الاقتصاد الخفي تنشأ الفجوة الضريبية والتي تمثل " الفرق بين الضرائب المستحقة والضرائب المدفوعة من قبل المكلفين بشكل طوعي بالوقت المحدد لأية سنة محددة " وكذلك هي " الفرق بين الإيرادات الضريبية المتجمعة وكمية الإيرادات الضريبية المطلوب جمعها عن الالتزام الضريبي للمكلفين " ( Banerjee,2004:11 ) ، ويرى (Jason) أن الفجوة الضريبية هي " التقدير للاختلاف بين الضرائب بما فيها الدخل الفردي، ودخل الشركات، والأجور وغيرها المفروضة خلال الفترة وبين ما يتم دفعه فعلا من تلك الضرائب " وان هذا التقرير هو إجمالي التقدير لثلاثة أنواع أساسية لعدم الإذعان الضريبي وهي :

- يوجب إعداد التقارير لمطلوبات الضرائب في الإقرار الضريبي.
  - في ظل ما يدفع من الضرائب المستحقة طبقا" لضابرة المكلف لدى الإدارة أو التقدير الذاتي.
  - عدم وجود اضبارة ، والذي يشير إلى تخلف عن تقديم الإقرار الضريبي .
- وقد عملت إدارة الموارد الداخلية الأمريكية على تطوير دراسة الفجوة الضريبية من خلال قياس معدل الإذعان الضريبي الذي هو الدرجة التي يذعن فيها المكلفون تماما وفي الوقت المحدد الى ما هو مطلوب منهم ضريبيا" ، وان هذا المعدل يمكن اعتماده في تقويم نظام التقدير الذاتي ، وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ونشرت في 2006/4/10 من قبل Jason تبين إن عدم الإذعان الضريبي يختلف حسب فئات المكلفين بدفع الضريبة إذ تتراوح مديات معدل عدم الإذعان الضريبي بنسبة 1% للرواتب والأجور من خلال الاستقطاع المباشر إلى معدل 57% لدخل الوحدات الاقتصادية الصغيرة، وبمعدل 72% للمنشآت الكبيرة ( Jason,2002:7 ) .

وان تزايد الفجوة الضريبية يحتم عدم الإبقاء على الخيارات السابقة والمتمثلة باستخراج معدلات عدم الإذعان، بل يتطلب الأمر استعراض تشريعات و مداخل إدارية حديثة لتقليل الفجوة الضريبية، ويستلزم ذلك تبني إستراتيجية مزدوجة، يتمثل الجانب الأول منها في الحصول على البيانات المتعلقة بمديات عدم الإذعان الضريبي، و الجانب الآخر يتمثل في البحث عن أسباب عدم الإذعان ( wenzel,M.,2002 ) .

23:.) وعند البحث عن أسباب عدم الإذعان الضريبي نجد أنها تتفاوت بين الإصرار المسبق على ذلك أو تذبذب المواقف بين تنازع الرغبة في الإذعان وعدم الإذعان ، وتبين دراسة أوردها ( Bird& Casanegra ) إن المكلفين على درجات مختلفة من الاستعداد للالتزام الطوعي بدفع الضريبة أو التهرب منها، حيث يصنف المكلفين إلى أربعة أصناف وكالاتي :

- 1- مكلفون يلتزمون بأحكام القانون الضريبي من منطلق فهمهم لهذا القانون ورغبتهم بالالتزام.
- 2- مكلفون لديهم الاستعداد والرغبة بالالتزام بالقانون الضريبي ولكن محدودية معرفتهم بأحكامه لا تساعدهم على ذلك .
- 3- مكلفون يختارون عدم الالتزام بكامل أحكام القانون الضريبي على الرغم من فهمهم لهذه الأحكام .
- 4- مكلفون لا يلتزمون بأحكام القانون عن قصد ( Bird& Casanegra , 1992 :308 ) . أن الطريقة الأفضل لمعالجة عدم الإذعان الضريبي على ضوء التصنيف أعلاه هي السعي لنقل هؤلاء المكلفين من مجموعة إلى أخرى صعودا" ، وذلك بأن يتم تحديد مكان الحاجة الى الاستجابة لكل مجموعة :

- بالنسبة للمجموعة الأولى التي ترغب بالإذعان الطوعي فإنه يجب أن ينظم الإقرار الضريبي بشكل يمكن المكلفين من الإذعان والاستمرار في الإذعان التام والطوعي .
- و فيما يخص المجموعة الثانية والمتمثلة بالمكلفين الذين لديهم الاستعداد والرغبة للالتزام بالقانون الضريبي ولكن سبب عدم إذعانهم يعود إلى نقص في تعليمهم وعدم معرفتهم بمضامين الإقرار الضريبي ، ويمكن أن تتحقق الاستجابة من خلال زيادة معرفتهم التامة بالتزاماتهم الضريبية .

- وبالنسبة للمجموعة الثالثة، يمكن تحقيق استجابة هؤلاء المكلفين في جانبيين أولهما في تحقيق العدالة بين المكلفين وتوضيح كيفية إنفاق إيرادات الضرائب لتحقيق المنافع العامة، والجانب الثاني في إجراءات التدقيق والفحص والاستقصاء بما يضمن امتثالهم من خلال التشريعات الضريبية .
- أما المجموعة الأخيرة التي تكون خارج النظام الضريبي تماما" والذين يقررون عدم دفع الضريبة ، فأنهم يحتاجون لان يقابل اندفاعهم وحماهم ، ويجب أن لا يكون القانون الضريبي مرن معهم ، وان تستعمل قوة القانون الضريبي لكي نضمن التزامهم وإذعانهم .
- وسيتم التطرق إلى هذه الإجراءات وغيرها بالتفصيل في الفقرة التالية .
- الإذعان الضريبي ونظام التقدير الذاتي
- عرفنا إن الإذعان الضريبي يعني الدرجة التي يدعن عندها المكلفون بدفع الضريبة بما ينسجم مع التشريعات والأنظمة الضريبية ، ويعني الإذعان الضريبي : ( wenzel, 2002:68 )
- الإبلاغ الصحيح عن أساسيات الضريبة من قبل المكلف .
- الحساب الصحيح للمطلوبات أو التزامات المكلف .
- ملء وتقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد .
- دفع مبلغ الضريبة المستحق بالموعد المحدد .
- وبين ( 60 : 1999 , Franzoni ) العوامل أو المحددات الرئيسة للإذعان الضريبي بالاتي :
- إدراك احتمالية الاكتشاف .
- قسوة العقوبات .
- المعتقدات الأخلاقية للمكلفين المتعلقة بالإذعان الضريبي .
- الخبرة بالتعامل مع المكلفين غير الملتزمين بالإذعان الضريبي .
- المميزات الديموغرافية للمكلفين كالعمر والجنس ..... الخ .
- إن عزم الإدارة الضريبية في العراق على تحقيق أو تشجيع الالتزام الطوعي ينبغي ان يدعم بتركيز الإدارة الضريبية على تجاوز العقوبات التي تحول دون تحقيق ذلك الالتزام ، وان العقوبات المهمة التي تحول دون إذعان المكلف والتزامه طواعية تتمثل بالاتي :
- التعقيدات التي ينطوي عليها القانون الضريبي .
- إدراك المكلف لحالات من التعسف في النظام الضريبي .
- افتقار التوافق والانسجام في نظام العقوبات .
- ضعف برنامج الوعي الضريبي ونشر الثقافة بين المكلفين.
- المستوي المتدني لاستقامة الكادر الوظيفي وعدم استيعابه لأهمية المهنة التي يمارسها .
- عدم قدرة الإدارة الضريبية على ضمان نزاهة وعدم تحيز القضاء الضريبي .
- وطبقا" لما تقدم فإن الاعتماد الواسع على نظام التقدير الذاتي يجب أن يتم ضمن إطار إجراءات تنفيذ رصينة يستطيع الجهاز الضريبي من خلالها زيادة فاعلية وكفاءة نظام التقدير الذاتي، وسيتم تناول هذه الإجراءات في الفقرة التالية، والتي يتم فيها التطرق إلى تطبيق نظام التقدير الذاتي في اليابان وإمكانية الاستفادة من ذلك في العراق .
- إمكانية الاستفادة من التجربة اليابانية عند تطبيق نظام التقدير الذاتي في العراق:
- إن مستوى الإذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي في اليابان عالي جدا ووصل في السنوات الأخيرة إلى 90% ، ويعني ذلك بتعبير آخر إن معدل عدم الإذعان الضريبي متدني جدا ويعود السبب في ذلك إلى العوامل الرئيسة التالية :

Public Relations  
Tax Education  
Tax Consultation

1- العلاقات العامة  
2- التعليم الضريبي  
3- الاستشارة الضريبية

وتعرف العوامل أعلاه بالدعائم الأربعة للاذعان الضريبي في اليابان ( Tapan,2003:20 ) والآتي استعراض لتلك العوامل مع الإشارة إلى إمكانية استعمالها في العراق عند تطبيق نظام التقدير الذاتي :

#### أولاً : العلاقات العامة:

يتمثل الغرض من العلاقات العامة في المجال الضريبي ببناء بيئة واعي ضريبي بين المكلفين بدفع الضريبة فقط، بل ببناء علاقات طيبة " مع السلطات المالية والمجتمع بشكل عام ، وأهم النشاطات العامة في هذا المجال هي : ( wenzel,M.,2002 :21 ).

- تعزيز الإذعان الضريبي .
  - نشر وتعزيز المعرفة العامة للتحاسب الضريبي .
  - تحسين الفهم المتبادل والثقة بين المكلفين بدفع الضريبة والسلطة المالية والمجتمع .
  - الحصول على الفهم والتعاون من وسائل الإعلام للإدارة الضريبية .
- وان العديد من تلك الأنشطة تنقل بواسطة قنوات الإعلام بالبرامج المنتظمة أو الدورية للتلفزيون والراديو والتي توصل المعلومات الضريبية والإجابة على الاستفسارات والأسئلة والمقترحات والتنبيه أو التذكير بالصفة العمومية للضريبة . كما إن وسائل الإعلام المطبوعة والانترنت تستعمل كذلك بشكل واسع .

#### ثانياً : التعليم الضريبي

إن التعليم الضريبي هو جزء من أنشطة العلاقات العامة والذي يمثل دوراً "مهماً" في خلق الإدراك الضريبي، إن الهدف منه إتاحة الفرصة للدارسين في مراحل الدراسة المختلفة والذين يمكن تمييزهم كمكلفين بدفع الضريبة ، لأن الجيل القادم من المكلفين بدفع الضريبة من هؤلاء الدارسين سوف يكون متزود بالمعلومات التي تجعله يستوعب ويفهم الدور المهم للضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة، ويفهم ان الضريبة واجبة عليه كمواطن عليه تقديم إقراره الضريبي وبشكل صحيح ويقوم بدفع الضريبة المستحقة عليه ( Tapan,2003:16 ) .

ولأجل تنسيق التعليم الضريبي في العراق يمكن للهيئة العامة للضرائب أو وزارة المالية ان تشكل (( مجلس تعزيز التعلم الضريبي )) وله فروع في المحافظات ، وان هذا المجلس يتكون من الهيئة العامة للضرائب والسلطات الضريبية في الأقاليم أو المحافظات والمؤسسات التعليمية، والاتي بعض الخطوات التي يمكن أن تؤخذ بنظر الاعتبار :

- إصدار كتاب مدرسي إضافي لغرض التعلم الضريبي .
  - تضمين بعض المقررات المدرسية لمختلف المراحل، بفصول أو أجزاء منها حول الوعي الضريبي والتشريعات الضريبية وغيرها .
  - دروس إرشادية في الضرائب .
  - اقتراح أقسام أو فروع للدراسات العليا في مجال الضرائب وان تحدد مواضيع الرسائل والاطاريح بما يحقق أهداف الإدارة الضريبية في تحقيق الوعي الضريبي او مناقشة للمشاكل والمقترحات الضريبية .
  - إقامة حلقات نقاشية في المالية العامة والضرائب وتنظيم الندوات لنفس الغرض .
- ويمكن أن يعزز موضوع التعلم الضريبي بالتدريب والتعليم المستمر ، إذ من المهم ان تقوم الإدارات الضريبية بتوفير التدريب المناسب والتعليم المستمر ، لأجل الفهم الأفضل للتشريعات المحلية النافذة والإصدارات الدولية في مجال الضرائب ، بما يؤمن التعامل الجيد فيما يخص الشركات الأجنبية العاملة في العراق منعا" لضياع الضرائب المترتبة عليها من جانب ولمنع الازدواج الضريبي من جانب آخر .

فضلا عن ذلك فإن هذه الإجراءات الخاصة بالتدريب ستكون بلا شك نافعة في انجاح الاستراتيجيات الخاصة بالإذعان الضريبي ، وتوجيه العاملين في المجال الضريبي لتنفيذ واجباتهم بكفاءة وفاعلية وسلوك مهني حسن .

### **ثالثاً : الاستشارة الضريبية**

يترتب على السلطة المالية أن تقر بالمبدأ الذي يعتبر كل إدارة ضريبية وموظف ضريبي هو مستشار أو ناصح ضريبي ( Tapan,2003:16 ) .

إن الهدف من الاستشارة الضريبية هو لمساعدة المكلفين في المشاكل المتعلقة بالضرائب ولتشجيع الإذعان الضريبي عند تقديم الإقرار وكذلك في دفع الضرائب عند تطبيق نظام التقدير الذاتي ، وقد تكون هناك جهات متخصصة كدوائر الإرشاد الضريبي والتي تقدم النصيحة في تفسير التشريعات الضريبية، وإجراءات إعداد الإقرار الضريبي والتعليمات الخاصة بذلك .

وعند اخذ التجربة اليابانية على سبيل المثال ، فإن الاستشارة الضريبية تتم من خلال تشكيل (( دائرة المجلس الضريبي )) والذي بدأ عام 1970 ، وكذلك الاستشارة الضريبية عن طريق الهاتف والتي بدأت في 1965 بشكلها البسيط أو التقليدي ، وقد تم تطويرها فيما بعد في ظل التطور التكنولوجي ولاسيما في وسائل إيصال المعلومات إلى نظام الجواب الضريبي وذلك من خلال شبكة الإجابة الذاتية ( Automatic answer Network system for Electrical Request ) في عام 1987 والذي يتولى الإجابة الذاتية عن طريق التلفون أو الانترنت عبر شبكة متكاملة ( Simon,2004 :29 ) .

ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في العراق، ويتم ذلك بتطوير نظام الخدمة الهاتفية التي اتبعتها الهيئة العامة للضرائب وتعزيزها بالتقدم الذي شهدته خدمات الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

### **رابعاً : التوجيه والفحص**

ولغرض تشجيع إذعان المكلفين في التقديم الطوعي للإقرارات الضريبية ودفع الضرائب في الوقت المحدد، فإن الإدارة الضريبية تزود الأفراد والمجموعات بالتوجيه حول كيفية تطوير أو تحسين معايير إعداد الحسابات وإعداد التقارير الضريبية .

إن التوجيه يتضمن إبداء المساعدة للوحدات الاقتصادية أو الشركات التي تكون في مستهل عملها الجديد في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن سلسلة جلسات للتفسير والتوضيح في حالة تعديل القانون الضريبي أو اقتراح ذلك ، كما يمكن للعديد من المنظمات المهنية في القطاع الخاص القيام بالعديد من النشاطات التي تساعد في توجيه المكلفين بدفع الضريبة بما يسهم أخيراً في تحقيق الإذعان الضريبي.

وخلال نظام التقدير الذاتي يكون لعمليات التدقيق والفحص الضريبي المجال الواسع لان تمثل دور "مهما" في ضمان الإذعان الطوعي ودفع الضريبة من قبل المكلفين ، وفي اليابان يكون في مجال التدقيق والفحص الضريبي تشديد على أوضاع المكلفين الذين يكون في محل شك وارتياب ، بأنهم لم يثبتوا في تقاريرهم التي يقدمونها مبالغ الدخل الخاضع للضريبة بشكل دقيق ( Tapan,2003:19 ) . ويمكن زيادة التزام المكلفين ودفعهم إلى الإفصاح عن معلومات دقيقة عن حقيقة نشاطهم من خلال زيادة درجة احتمال اكتشاف المخالفة المتمثلة بإخفاء أو تشويه أو تحريف المعلومات بقصد تقليل الدخل الخاضع للضريبة ، إذ يكون ذلك بمثابة رادع للمكلف قبل القيام بعملية التهرب الضريبي إذا ما أدرك تماماً" بأن هناك عملية فحص تؤدي إلى كشفه وإلحاق عقوبة به ، وكذلك من خلال العناية بتوفير البيانات عن الأحوال المالية للمكلفين من الدوائر الحكومية ومنشآت القطاع الاشتراكي والتعاوني والمختلط والخاص ذات الصلة بالتصرفات والأوضاع المالية للمكلفين ، وفي هذا المجال يذكر احد الباحثين نقلاً عن ( silvi ) بأن كفاية وفاعلية نظم المعلومات المعتمدة لدى الإدارة الضريبية يمكن ان يحقق أثراً وقائياً" بين أوساط المكلفين من خلال اقتناعهم بأن التهرب الضريبي عمل غير مجد عندما يرى هؤلاء ان لدى الإدارة الضريبية نظم

معلومات كافية وفاعلة لكشف المخالفات وإيقاع الجزاءات القانونية بمرتكبيها ، وبذلك فهي ستدفع عدداً منهم إلى الإفصاح عن مدخولاتهم بشكل يحقق الإذعان الضريبي الطوعي ( أمين، 2000: 155) .

ولغرض الاستفادة من نظم المعلومات وكيفية تبادلها مع الجهات الأخرى بالشكل الذي يساعد في تحقيق الأثر الجيد لتلك المعلومات عند تطبيق نظام التقدير الذاتي ، يتعين على السلطات الضريبية أن تلمح للمكلفين بمختلف الطرق سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأن لديها أي السلطة المالية ما يكفي من المعلومات عن مختلف التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني. كما إن اعتماد نظم معالجات البيانات الداخلة إلى النظام الضريبي بالحاسوب وتحليلها وإجراءات التدقيق لما يتم اختياره سوف يتم إقرارها واستعمالها بالشكل الذي يمكن من خلاله اكتشاف الحالات التي تتطلب عمليات فحص ضريبي أكثر تفصيلاً" ، وإن تلك النظم سوف تحاول استكشاف ومعالجة البيانات المتصلة بالدخل والتي يتم مقابلتها

استكشاف ومعالجة البيانات المتصلة بالدخل والتي يتم مقابلتها مع الإرباح التي يعرضها المكلف بدفع الضريبة لكشف أي تناقضات في الإقرار الضريبي .

يمكن اعتماد نظام المقابلة بالحاسوب كجزء من خطة لنظام التدقيق بالحاسوب ، والمعيار الآخر لذلك النظام هو مقارنة النسب المختلفة للشركة مثل إجمالي الربح ومقارنتها مع السنوات السابقة أو النماذج المماثلة في حقل الصناعة لكشف أي دخل غير اعتيادي، إن نظام الاختبارات بالحاسوب يساعد كذلك على التحول من التحكم البشري في الاختيارات فضلاً عن كونه أكثر سرعة ودقة .

فضلاً" عن العوامل الأربعة السابقة يمكن اعتماد نظام فعال للعقوبات و البعد الوطني للضريبة لكي تتكامل مقومات نجاح تطبيق هذا النظام وكما مبين في أدناه:

أولاً:" دور نظام العقوبات الفعال في ضمان التطبيق الكفء لنظام التقدير الذاتي :

لما كانت النفس البشرية قد جبلت على حب المال فإن احتمال التهرب الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي يصبح مؤكداً عند تنامي الدوافع المغرية أمام المكلف في حالة توفر القناعة لديه بعدم إمكانية اكتشاف واقعة التهرب الضريبي ، أو عندما تكون العقوبات التي يتعرض لها في حالة اكتشاف تلك الواقعة أقل من المنافع التي يحصل عليها، وعليه ينبغي على السلطة المالية اتخاذ الإجراءات الكافية لردعه وتثنيه عن عملية التهرب والكفيلة بدفعه للتصريح بمعلومات تتصف بالموثوقية في إقراره الضريبي ، ومن أهم تلك الإجراءات زيادة درجة احتمال اكتشاف المخالفة والعقوبات التي تفرض على المكلف في حالة اكتشاف عملية التهرب الضريبي.

وقد تمت الإشارة إلى أهمية درجة احتمال اكتشاف المخالفة ضمن الحديث عن الفحص الضريبي، ولذلك سيكون التركيز هنا على إجراءات العقوبات المصاحبة لتطبيق هذا النظام .

إذ يمكن تطبيق نظام التقدير الذاتي بشكل كفء عندما تنجح الإدارة الضريبية بجعل المكلف يدرك بأن عدم التزامه بشكل طوعي سوف يتم اكتشافه فيما بعد ، ويصاحب ذلك عقوبات فعالة ومؤثرة تفرض عليه " على الرغم من إن العقوبات ليست أهدافاً نهائية بذاتها وإنما تبغي الإدارة الضريبية تشجيع الالتزام الطوعي من خلالها ( Tasos Mihail,2006: 29 ) ، فضلاً عن منع المتهرب من العودة إلى تلك المخالفة مستقبلاً" وكذلك إلى ردع المكلفين الآخرين من استغلال هذا النظام للتهرب الضريبي .

وقد تضمن قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 والتعديلات الملحقه به العديد من الجزاءات بحق المخالفات الضريبية ، سواء ما كان يتعلق منها بمخالفات عدم التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب أو مخالفات عدم تقديم الإقرارات الضريبية أو التأخر في تقديمها أو تلك التي تتمثل في إخفاء المعلومات والتصريح الناقص عن الدخل وأخيراً" مخالفات التأخر عن تسديد الضريبة المتحققة .

ولكن الملاحظ إن تحديد الحد الأعلى لمبلغ الغرامات التأخيرية والبالغة 10% من الضريبة المحتسبة بما لا يزيد على خمسمائة ألف دينار، قد لا يحقق الغرض من تلك العقوبة ، لأنها (أي العقوبة) يراد لها أن تكون أداة لردع المكلف المخالف ومن خلاله لبقية المكلفين ، والأهم من ذلك تحقيق العدالة ، فكيف نضمن

تحقيق هذه الأهداف إذا كانت الغرامة محددة وبالعودة إلى "نظرية الفرد الرشيد" نجد إن حجم المخاطر المحتملة يرتبط بمقدار الجزاء الذي يجب ان يفوق العوائد التي يحققها المكلف ، أما من حيث عدم تحقيق العدالة فإنه يكمن عند فرض مبلغ جزاء واحد على اثنين من المكلفين على سبيل المثال احدهما كانت الضريبة المتحققة عليه 5000000 دينار ، والآخر 10000000 دينار فان مبلغ الغرامة عليهم سيكون واحد وبذلك تكون العقوبة متساوية للمخالفتين المختلفتين .

ومن الجدير بالذكر إن العقوبات لا تطال المكلفين بدفع الضريبة فقط وإنما تمتد لتشمل من يقوم بإعداد الحسابات والمصادقة عليها إذا ما انطوت تلك الحسابات على غش أو تلاعب ، إذ تشير الفقرة الثانية من المادة (57) إلى عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة لمن يترتب عليه أمام المحاكم المختصة إعداد أو تقديم حسابا" أو تقريراً" أو بياناً" كاذباً" أو ناقصاً" مما يجب إعداده أو تقديمه وفق هذا القانون أو ساعد أو حرض أو اشترك في ذلك . وهكذا فإن المسؤولية التضامنية لمراقب الحسابات سوف تكون دافعا" لمكاتب تنظيم الحسابات لبذل المزيد من العناية والاهتمام وتوخي الدقة لكي تجنب من يقوم بأعداد الحسابات والمصادقة عليها الوقوع تحت طائلة العقاب ، ونشير في هذا الصدد إلى إن اغلب المنظمات والجمعيات المهنية لمراقبي الحسابات تحرص على أن لا ينساق أعضاؤها عند تقديمهم آراء وخدمات ضريبية إلى زبائنهم ومستخدميههم إلى مواقف وممارسات تخرج عن إطار وحدود قواعد ومعايير وأدلة أداء المهنة ، وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين العموميين قد خصص الفصل الخامس من قواعد السلوك المهني لهذا الغرض ، ومنها المبادئ التالية (أمين، 2000: 164) .

- إن مسؤولية مراقب الحسابات في مراعاة مصلحة الزبون يجب أن لا تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى الإخلال بنزاهته وموضوعيته وان تكون الخدمة الضريبية التي يقدمها متفقة مع القانون .
- على مراقب الحسابات أن لا يوحي الى الزبون بأن الإقرار الضريبي الذي يقوم بأعداده أو ما يقدمه من نصائح ضريبية هي غير قابلة للطعن بل على العكس من ذلك عليه إفهام الزبون بأن رأيه يخضع إلى المحددات التي تخضع لها الآراء والخدمات الضريبية .
- يجب على مراقب الحسابات أن لا يشترك في إعداد وتقديم أي إقرار ضريبي يتضمن معلومات كاذبة أو مضللة أو حذف أو إخفاء معلومات كان المطلوب تقديمها، وأن ذلك سيؤدي إلى تضليل السلطات الضريبية .

وهكذا نلاحظ ان تأكيد المنظمات المهنية على حيادية ونزاهة من يقوم بأعداد الحسابات والمصادقة عليها وإعداد الإقرارات الضريبية يتوافق مع التشريعات الضريبية وما تطلبه السلطات المالية . ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون هناك صيغة تعاون بين الهيئة العامة للضرائب ونقابة المحاسبين والمدققين وجمعية منظمي الحسابات يتم بموجبها إخبار نقابة المحاسبين والمدققين عن المخالفات التي يقوم بها مراقب و منظم الحسابات قبل اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم أو استجوابهم من قبل المخمنين أو مدراء الفروع والأقسام في الهيئة حفاظاً" على سمعة تلك الشريحة ومكانتها ، وأن الاستمرار في إتباع هذا الأسلوب يتوقف على سرعة استجابة نقابة المحاسبين واتخاذها الإجراءات المناسبة وجديتها في ذلك .

### **ثانياً : البعد الوطني للضريبة**

إن البعد الوطني للضريبة يضع أداءها في مقدمة واجبات المواطنة وواجب إطاعة القانون وتنفيذ أحكامه ، ، وبالتالي فإن الإخلال بهذا الواجب الوطني لا بد ان ينظر إليه على انه موقف أخلاقي يتنافى مع المسؤولية الاجتماعية والوطنية للفرد تجاه المجتمع والوطن ، فضلاً عما يترتب عليه من تبعات قانونية ، والتأكيد على ان التهرب من الضريبة يعني اعتداء على حقوق أفراد المجتمع كافة ، وهذا يعني إن تكون نظرة الدولة والمجتمع للضريبة على إنها قيمة وطنية وأخلاقية عليا، وعندما تكون النظرة الى الضريبة كذلك فإن مهمة فرضها وتحصيلها ممن تستحق عليهم هي الأخرى ستكون مهمة وطنية مثلما هي قضية فنية ينفذها ويؤديها نظام التحاسب الضريبي وبضمنة نظام التقدير الذاتي ، ولكنه على الرغم من التقدم المادي الذي

شهده المجتمع العربي خلال القرن العشرين وما تلاه باستعمال وسائل التقنية الحديثة فإنه لم يواكب وبالدرجة نفسها تقدماً "معنوياً" في اتجاهات الرأي العام تجاه الحكومة والقانون، كما لم يصل وعي المواطن إلى الدرجة التي يدرك سبها الموازنة بين الحقوق والواجبات وتدفعه إلى الالتزام الذاتي والطوعي بالقوانين عموماً والقوانين الضريبية على وجه الخصوص، إذ مازال الكثير من الناس ينظر إلى مخالفة القانون بأنها (شجاعة) والتهرب من الضريبة (ذكاء) (الخرسان ، 2002 : 101) .

إن هذا البعد الوطني يتجسد عبر ولاء المكلف للدولة وشعوره بأحقية الدولة في فرض الضرائب، فعلى الرغم من إن الشعور العام لدى الغالبية العظمى من المكلفين تتمثل بعدم الرغبة في دفع الضريبة ، فإن هذه الرغبة قد تفعل أو تزداد وبالتالي يزداد معها عدم الإذعان الضريبي لذا يجب معالجتها والحد من تزايدها .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

يمكن أن نخلص من هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية :

1- إن احد المضامين المهمة لنظام التقدير الذاتي هو تحويل وظائف التقدير واحتساب الضريبة من السلطات الضريبية إلى المكلفين بدفع الضريبة ، كما إن المسؤولية تنتقل بشكل كامل إلى المكلف بدفع الضريبة أو من يمثله .

2- يتحقق في ظل نظام التقدير الذاتي ثقة متبادلة بين الإدارة الضريبية من جهة والمكلفين ومراقبي الحسابات من جهة أخرى، فضلاً عن انه يقلل المساومة والفساد الإداري لأنه يقلل الاتصال بين المكلف بدفع الضريبة والعاملين في الإدارة الضريبية .

3- يساعد نظام التقدير الذاتي على زيادة أهمية مهنة المحاسبة في عملية التحاسب الضريبي، لان الإدارة الضريبية تعد أهم المستخدمين لمخرجات المحاسبة .

4- على الرغم من وجود عدد من المواد القانونية في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته، والتي يفهم منها وجود أرضية قانونية يستند إليها تطبيق نظام التقدير الذاتي، إلا إن عدم وجود نص قانوني واضح وصريح لتطبيقه وعدم تحديد الفئات المشمولة بتطبيقه قد يكون مثاراً للجدل والاجتهاد .

5- هناك عدد من العقبات تحول دون إذعان المكلف بدفع الضريبة في العراق وعدم التزامه طواعية في تقديم الإقرار الضريبي في موعده المحدد وكذلك عدم الإفصاح عن الدخل المتحقق له، ومن هذه العقبات التعقيدات التي ينطوي عليها القانون الضريبي ووجود حالات من التعسف وعدم العدالة وكذلك ضعف برنامج الوعي الضريبي وعدم التوافق والانسجام في نظام العقوبات فضلاً عن الفساد الإداري .

6- إن مستوى الإذعان الضريبي في اليابان عالي جداً ويصل الى 90% ويعود السبب في ذلك إلى الدعائم الأربعة التي يعتمد عليها النظام الضريبي في اليابان والمتمثلة بالعلاقات العامة والتعليم الضريبي والاستشارة الضريبية والتوجيه والفحص الضريبي .

7- إن استغلال المكلف لنظام التقدير الذاتي في التهرب الضريبي بإخفاء أو تزوير المعلومات في الإقرار الضريبي الذي يقدمه إنما يكون انطلاقة من نظرية "الفرد الرشيد" في الموازنة بين المنافع التي يحصل عليها من التهرب والمخاطر المحتملة باكتشاف عملية التهرب والعقوبات التي يتعرض لها ، وقد تم تحديد الغرامة التأخيرية بنسبة 10% من الضريبة المحتسبة وبما لا يتجاوز خمسمائة ألف دينار .

8- لم يصل وعي المكلف بدفع الضريبة في العراق الى الدرجة التي يدرك فيها أهمية الموازنة بين الحقوق والواجبات وتدفعه إلى الإذعان الضريبي الطوعي، ويعود ذلك إلى عدم تفهم البعد الوطني للضريبة .



## ثانياً : التوصيات

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن وضع التوصيات التالية :

- 1- لان المكلف هو المعني بتقدير واحتساب الضريبة لذا يتطلب الأمر منه الإلمام بالقوانين الضريبية والأنظمة والتعليمات الخاصة بتقدير واحتساب الضريبة .
- 2- الابتعاد قدر الإمكان عن طرق التقدير الإداري والجزافي ، والاعتماد على نظام التقدير الذاتي وان يصاحب ذلك زيادة في الاعتماد على القوائم المالية، وينتج عن ذلك تعزيز للثقة بين المكلفين بدفع الضريبة ومن يقوم بأعداد تلك القوائم وتدقيقها من جانب وإدارة الضريبة من جانب آخر .
- 3- ولأجل اعتماد مخرجات المحاسبة المتمثلة بالقوائم المالية أساساً في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، ينبغي ضرورة تفعيل التعاون بين المحاسبة وما وصلت إليه من تطور في مناهجها النظرية وممارساتها التطبيقية من جانب والضريبة في تشريعاتها ونظمها المتطورة من جانب آخر .
- 4- هناك ضرورة لإجراء تعديل على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته يصدر بموجبه تشريعاً قانونياً باتجاه النص مباشرة على " نظام التقدير الذاتي " مع تخويل السلطة المالية صلاحيات تحديد الفئات المشمولة بتطبيقه وإجراءات ذلك التطبيق.
- 5- إن الاعتماد الواسع على نظام التقدير الذاتي يجب أن يتم ضمن إطار إجراءات تنفيذ رصينة يستطيع الجهاز الضريبي من خلالها زيادة فاعلية وكفاءة نظام التقدير الذاتي ، ومن بين أهم عناصر النجاح التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :
  - برامج خدمة ضريبية جيدة لتسهيل عملية استيعاب المكلفين وفهمهم للالتزامات المترتبة عليهم وتوفير حالات الفئاعة لديهم .
  - تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي .
  - اعتماد برامج فعالة تمكن من عملية التحقق وإجراءات تنفيذ بكفاءة عالية .
  - إيجاد نظام عقوبات محكم ومتناسق .
- 6- يمكن الاستفادة من الدعائم الأربعة الأساسية التي اعتمدها النظام الضريبي الياباني في تعزيز الإذعان الضريبي، والمتمثلة في العلاقات العامة والتعليم الضريبي والاستشارة الضريبية والتوجيه والفحص الضريبي، وكما تم الإشارة إليها في متن البحث
- 7- يمكن زيادة التزام المكلفين ودفعهم إلى الإفصاح عن معلومات تتصف بالموثوقية عن حقيقة نشاطهم من خلال زيادة درجة احتمال اكتشاف المخالفة أو التهرب، عند خلق شعور نفسي لدى المكلف بأن هناك عملية فحص تؤدي الى كشفه وإلحاق عقوبة به، وينبغي هنا ان تكون العقوبة التي يتعرض لها تفوق مقدار المنافع التي يحصل عليها ، وان لا يتقيد ذلك بمبلغ ( الخمسمائة ألف دينار ) التي نصت عليها المادة (56) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل بأن لا تزيد العقوبة عليه . وكذلك العناية بتوفير البيانات عن الأحوال المالية للمكلفين من الدوائر الحكومية ومنشآت القطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص .
- 8- فضلا عن أهمية الجزاءات المالية في ضمان التطبيق الجيد لنظام التقدير الذاتي، ينبغي التأكيد على أهمية الجزاءات الأخرى التي ترتبط بالقيم الأخلاقية ، ومنها على سبيل المثال نظرة الاستهجان التي يبديها المجتمع للمتهرب من دفع الضريبة ، أو الآثار المعنوية للأشخاص الذين يتعرضون للمسائلة القانونية نتيجة نهر بهم من دفع الضريبة .
- 9- تحفيز المكلفين بدفع الضريبة على أداء واجباتهم الضريبية وفقاً لإحكام القانون بشكل طوعي من خلال نشر الوعي الضريبي بينهم، ويتعين أن لا يقتصر ذلك على المكلفين بدفع الضريبة، وان يمتد ليشمل قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع كافة، انطلاقاً من أهمية البعد الوطني للضريبة ، وان أداءها يمثل واجباً وطنياً وأخلاقياً يقوم على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي، وان المجتمع بأكمله

مسؤول عن ضمان أداء هذا الواجب من كل من يترتب عليه، وان ذلك يتطلب تضافر جهود الجهات الدينية والمنظمات الاجتماعية والسياسية والأكاديمية والمهنية ، في سبيل نشر الوعي الضريبي وتنقيف المجتمع بأهمية التضامن الاجتماعي وأهمية الضريبة وأهدافها في تحقيق الرفاهية العامة والتطور والتنمية الاقتصادية

10- يمكن للإدارة الضريبية خلق ثقة متبادلة مع المكلفين والمحاسبين ومراقبي الحسابات وزيادة الالتزام الطوعي من خلال تنظيم سجلات بأسماء المكلفين الملتزمين والمخالفين والتعامل معهم مستقبلاً" على هذا الأساس . وكذلك إتباع سياسة لتمييز مكاتب تنظيم ومراقبة الحسابات التي تتصف بالمصادقية والتعامل معها على هذا الأساس، وفي الوقت نفسه فرز تلك التي تؤشر عليها حالات عدم موثوقية.

### المصادر

#### أولاً" : الوثائق الرسمية

- 1- جمهورية العراق ، قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته لغاية القانون رقم 84 لسنة 1999 والأمر رقم 84 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة .
- 2- الهيئة العامة للضرائب ، التعميم رقم 112 في 2001/8/16 الموجه إلى الشركات المشمولة بتطبيق نظام التقدير الذاتي.

#### ثانياً" : الكتب العربية

- 1- البطريق وآخرون، يونس احمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1997 .
- 2- لطفى ، أمين السيد احمد ، أسس القياس والفحص الضريبي لإرباح تنظيمات الأعمال بين معايير المحاسبة والمراجعة والمتطلبات القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997 .

#### ثالثاً" : الاطاريح الجامعية والبحوث

- 1- أمين، عبد الله محمود ، تفويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .
- 2- الخرسان، محمد حلو، أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، أطروحة دكتوراه محاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002 .
- 3- عبد الأحد، علاء فريد ، اثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، أطروحة دكتوراه محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2006 .
- 4- عنايات ، حامد محمد عطية، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بين التشريع والتطبيق، إطار مقترح لتطوير الفحص الضريبي في ظل الضريبة الموحدة ، القاهرة ، بحث القي في المؤتمر الضريبي السابع، 1996 .

#### رابعاً" : الكتب والبحوث الأجنبية

- 1- Bird, Richard M.& Casanegra de Jantscher, Milka, Improving Tax Administration in Developing Countries, International Monetary Fund, USA, 1992 .
- 2- Banerjee, Suparno: point of view, The Innovation Center of Excellence England, Issue 2, January 2004, by Internet.
- 3- Edward Tower, Excise Tax Evasion : Comment on paragariya & Narayana, public finance, Vol.44, No. 3 , USA, 1998.

- 4- Fess, Warren , Accounting Principles, 15<sup>th</sup> edition, south western publishing Co. USA , 1987 .
- 5- Franzoni , Luigi Alberto : Tax Evasion & Tax Compliance, University of Bologna, Italy – 1999 .
- 6- Jason Furman, Closing the tax cap , Center @cbpp.org, Washington, USA. 2002.
- 7- Jones, Sally M . Principles of Taxation, McGraw-Hill Companies, New York . 1998
- 8- Libby Robert , Parricia A Libby ,Daniel a shorti, Financial Accounting Higher Education Group, USA , 1996 .
- 9- Loo. Ec, M. Kerchar M & Hansford , International Comparative analysis of self-assessment , what Lesson are there for Tax Administrations, Australian Tax Forum,2005 .
- 10-Meigs, Robert E., Meigs , Mary A., Bettner, Mark & Whittington, Ray, Accounting The Basis for Business Decisions, The McGraw-hill Companies, Inc, 1996 .
- 11-Simon James, Tax compliance, self-assessment and Tax Administration, University of Exeter, Clinton Alley, New Zealand, 2006 .
- 12-Tapan K. Sarker. Improving Tax Compliance and self assessment in Bangladesh, International Bereau of Fiscal Documentation, 2003.